

لبقاء الماء فيه بخلاف العلف المعسوب فان المراتب اذا سمي به انعدم  
 وصار شرا اخره سمي فان نكره في كونه الاضمان واداءه بالدماء بالشراب ليس  
 ان رأى الدماء ذكرا خائبة وتماه في شرح الوهبانية قال وجود بعض مشايخ  
 يلجع الشراب لغا من اصل بلج والعتاس يتوكف بالاعتامل ويؤتىق بالاعتامل  
 اهل بلاد واحدة وانما سمي بخائنه ذكره في خواهر العتاس وسمى قال ويغفر  
 للمك بصحة بعد فليحفظ **قلت** وفي الله رايه وشره حرام من البيع الفاسد  
 انه يضمن بالذلة فلو سقى امرئ نفسه بما عيش محمد و به جرم في النفاق  
 هنا فاقم **قلت** وقد مر ما عليه الفتوى فيمنع في الوهبانية  
 • وساق شراب العر ليرى ما من • وعند بعض وما قرأ غير  
 • وما جوزوا اخرا ليرى ليرى • جوابه يبرء وراثة فيقود  
 • ولو حصر فانه هو والفقير تراه • فلو في جرم ليس النقل فيقود  
**كتاب الاسقمية** هي جمع شراب والشراب لغة كل ما يجرى  
 واصطلاحا ما يشرب والمزج منها اربعة انواع الاول الخمر وهو النبي  
 فتشرب من ما العنب اذا غلا واستنق وقد في اي زمن بالزبيب  
 اي الرغوة ولم يشترط ان يذوقه وبه قالت الثلاثة ويراخذ ابو حنيفة  
 الكبير وهو الاظهر كما في التبريد ليعزل الوهاب ويباقي ما يفيد وقد تعلق  
 المزج بغير ما ذكره كما ان شرع في احكامها العشرة فقال **وحرر قلوبها**  
**وكبرها** باليهام **لحمها** اي لذتها وفي قوله تعالى اعلم الخمر والبسرة اربعة  
 عشر ذراعا على حرمتها بمسوطه في الجنبه وغيره **وهي خمسة** تجاسد فليحفظ  
**كالبول** وتغير سقمها وسقط نفقها في حق المسلم الامايتها في الاعمى  
**وحرر الانتفاع** بها ولو سقي دواب او طين او نظر البتة او في دوا او في  
 او طعام او غيره كما في اللقائل او حرق عيش بقدر الضرورة فلوزاد فسكر  
 حد جنسي ولا يجوز بيعها لحد مسلم ان الذي جرم شرها حرم بيعها  
**ويحد شرابها** فان لم يسكر منها او يحد شرابها ان سكره ولا يوش  
**فيها الطبخ** الا ان لا يحد منها لو يسكر منه لا يختص من الحد بالين ذكره  
 الزيلعي واستظهره المص وضعف ما في القنية والجنبي يحد بغيره ابن وهبان  
 ان لا يملكه لما قاله صاحب القنية مخالف للفقهاء عدم ما لم يعرضه نقل من  
 عن ابي حنيفة وفيه كلام لان الخمر لا يجوز بها النكاح ويحرم خيلها ولو  
**فقدت** ولو با حقتان او قطار في الخليل منها في الخليل وقال المصنف  
**يطرح شيئا** خلافا للشافعي والثاني **الطبا** بالسكر **وهي العيص** هي  
 بذهبها قل من تشبهه ويصير مسكرا وصوب المص انه هذا يسمى الباذق

مطلوب  
 ما في قوله  
 لا يحد

واما الطبا فاذا ذكره بقوله **وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه**  
**وقيل ثلثه** وصار مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه صاحب المحط وغيره يعني  
 في التثنية لان الحكم لان حل هذا الثلث المسمى بالاطلا عما في المحط ثابت  
 بشرط كتمان الصحا من رضاه عنهم كما في الشرع فلا بد ان قال وسمى بالاطلا لقول  
 عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلاء البع وهو العفوان الذي يطلاء للبعير  
 الجربان **وتحاشته** اي الطبا على التفسير الاول كما قال المص **فاختر به**  
**يفتح** اي لث السكر يفتح من **وهو الينق من ماء الزبيب** بشرط  
 وقدره بالذاب والرايح **يفتح الزبيب** وهو الذي من ماء الزبيب بشرط  
 ان يفرز بالزبيب بعد الخيلان **والخيل** اي الغلالة المذكورة حرام اذا  
**خللا واشتد** واللو حرم انفاقا وان ذكرا حرم انفاقا وظاهر كلامه  
 كقصة المتون ان اخرا رهنا قولها قال البرجدي لعرفا لانه لغت في  
 وتكرار العتده هنا لا يراعى على السابق انتهى فتشرب ولو يربان حكم حاشية  
 السكر والتقيح ومغا كلامه انها خفيفة وهو مخنن والجنسي واختار  
 في الحد يدها غليظة وحرمتها **وهي حرمه** الخمر فلا يحد بها لان  
 حرمتها بالاجتهاد **والخلا** ايها اربعة انواع الاول **نبيذ الخمر** وهو الذي  
**ان طبخ او في طبخ** يجعل شرابه وان **اشد** وهذا اذا شراب منه مالا  
**لهو وطرب** فلو شراب لهو وتقليبه وكثيره حرام **والمسكوك** فلو شراب  
 ما يغلى في طينه ان يسكوك ثم **والثاني الخليل** من الزبيب والتمر  
 اذا طبخ او في طبخ وان **اشد** يجعل بالذاب والثالث **نبيذ العسل**  
**والثاني والتمر والسحج** والذرة يجعل سوا طبخ **اولا** بالذاب وهو طرب  
**و الرابع الثلث العنق** وان اشد وهو ما طبخ من ماء العنق حتى يذهب  
 ثلثاه ويبقى ثلثه اذا اضرب يراى ستم الطعام والندواتم والتعوى هو طاعة  
 الله ولو لهو لا يجعل اجاعا حقايق **ومع بيع** الخمر مما مر ومعاذة صحت  
 بيع المشيشة والذوقون **فقدت** وقد سئل ابن عديم عن بيع المشيشة  
 هل يجوز فكتب بجوازها على ان مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف  
**ولصحن** هذه الاشربة **بالعقود** لا **المسل** المتعاضد عن كذا عيبه وان جاز  
 نعله بخلاف الصليب حيث تقهر فتمه صلبا لان زمان منقوض في حقه  
 وقد امرنا بتركهم وما يدينونك **وحرمتها** تجزى الاشربة الخمر من  
 العسل والبنين وتجزىها قال المص **مطلقا** قبلها ونزها **وذكر** في ذلك الزيلعي  
 وغيره واختاره مشايخ الوهبانية وذكره ابو عمرو عن الحل في قوله  
**• وقد عرفت** فاختر به وذكره ابو عمرو عن الحل في قوله

مطلوب  
 فيمنع الصليب